المملكة المغربية
رئيس الحكومة

كلمة السيد رئيس الحكومة عزيز أخنوش
جلسة المساءلة الشهرية بمجلس المستشارين
حول موضوع "الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني"

مجلس المستشارين، الثلاثاء 9 يوليوز 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أتشرف اليوم بالحضور أمامكم للجواب على أسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين في هذا الموعد الدستوري الهام، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، والتفاعل معكم حول الأوراش الوطنية الكبرى التي تعيشها بلادنا.

وأريد أن أشكركم على اختياركم **الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني** موضوعا لهذه الجلسة، والذي يتزامن مع مرور سنتين ونصف على تنصيب هذه الحكومة.

وهي فرصة كذلك نستحضر من خلالها المسار الإيجابي للتجربة الحكومية في مجال الحوار الاجتماعي، والنهج القويم الذي سلكناه تجسيدا لالتزاماتنا السياسية الهادفة إلى إرساء دولة الحق والقانون، واحترام الحقوق والحريات

الأساسية التي انخرطت فيها المملكة للجواب على الانشغالات والتحديات الكبرى التي تعرفها بلادنا على غرار باقي دول العالم.

حضرات السيدات والسادة؛

إن إيماننا العميق بأهمية الحوار الاجتماعي داخل منظومتنا المؤسساتية يستمد مرجعيته من التوجيهات الملكية السديدة، حيث أكد جلالته بمناسبة الذكرى 19 للتربع على عرش أسلافه المنعمين على ضرورة "**الإسراع بإنجاح الحوار الاجتماعي**"، داعيا جلالته "**مختلف الفرقاء الاجتماعيين، إلى استحضار المصلحة العليا، والتحلي بروح المسؤولية والتوافق، قصد بلورة ميثاق اجتماعي متوازن ومستدام، بما يضمن تنافسية المقاولة، ويدعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة، بالقطاعين العام والخاص**"، (انتهى المنطوق السامي).

وأمام هذا الحرص المولوي على موضوع الحوار الاجتماعي وضمان استدامة جولاته، فقد أولت الحكومة عناية خاصة لهذا الموضوع المحوري ضمن أجندتها.

وبقناعة راسخة، أسسنا لنموذج مغربي خالص للحوار الاجتماعي، بأرضية واضحة واختيارات شمولية، مع توفير كل الشروط الضرورية لضمان انتظام دوراته، وإرساء آليات تنفيذ مخرجاته.

وفي ذلك توجه حكومي واضح، نريد من خلاله المساهمة في مواصلة استكمال بناء الصرح الديمقراطي ببلادنا، وتكريس أسس الدولة الاجتماعية التي تستمد مرجعيتها من التوجيهات السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

كما أستغل فرصة المرور أمامكم للتأكيد على الوطنية الصادقة التي تجمعنا بالفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، والتي أسهمت في بلوغ الحوار إلى مراحل النضج، الشيء الذي حقق نتائج ملموسة خلال كل جولات الحوار الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة؛

إن السياق العام الذي عاشته بلادنا بعد مرحلة الأزمة الصحية العالمية كان له وقع خاص في إعادة ترتيب أولوياتنا الاستراتيجية، وإيلاء أهمية قصوى للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية، والذهاب بعيدا نحو ابتكار حلول جديدة لإشكالات التعليم والصحة والتشغيل، وضرورة بلورة تصور جديد للتحديات التي تمس قضايا السيادة، وجعل العنصر البشري في صلب برنامجنا الحكومي، وبالتالي تحقيق التصور العام للدولة الاجتماعية في شموليتها كما يطمح إليها المغاربة.

فالحكومة منذ تنصيبها، وفي ظل الحالة التي طالت الحوار الاجتماعي في السنوات السابقة، كانت مطالبة بإعادة تحريك هذه الآلية المؤسساتية، وخلق جو تسوده الثقة المتبادلة بين الأطراف الثلاثة للحوار، والرغبة الحثيثة لإنجاح جولات الحوار الاجتماعي بما يخدم تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى تقوية تنافسية النسيج الاقتصادي الوطني.

فالحكومة منذ تعيينها وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة، كانت على موعد تاريخي للوفاء بالتزاماتها المعبر عنها في البرنامج الحكومي، حيث باشرت جولات الحوار الاجتماعي منذ تنصيبها، وبناء مرحلة جديدة من التوافقات الوطنية مع مختلف الشركاء، وتحقيق مستويات متقدمة من الانسجام والتكامل على المستويين الوطني والترابي وكذا على المستوى القطاعي.

هذه الإرادة المشتركة، والانخراط الجماعي لكل الأطراف، تجلت في التوقيع على الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي وتوفير كل الضمانات المؤسساتية لاستدامته وفق أجندة محددة ومضبوطة، وتوجت بالتوقيع التاريخي على محضر 29 أبريل 2024.

وهي اتفاقات اجتماعية غير مسبوقة في تاريخ الحكومات المغربية، لما تضمنته من التزامات واضحة هدفها الرئيسي تحسين الدخل في القطاعين

العام والخاص، وتعزيز الحماية الاجتماعية لفائدة الطبقة العاملة، وحمايتها من كل التقلبات الظرفية والطارئة.

فخلال المحطة الأخيرة، كنا مصرين على مناقشة كل القضايا، وطرحها على طاولة الحوار المؤسساتي المسؤول، ومواصلة التفكير الجماعي الذي سيمكن من تحسين الأوضاع المادية والاعتبارية للشغيلة المغربية.

وقد أفضت هذه الجولة إلى الاتفاق على مجموعة من النقاط همت بالأساس:

- **أولا: الزيادة العامة للأجور في القطاع العام بقيمة 1.000 درهم صافية على مرحلتين بالنسبة للفئات التي لم تستفد بعد من أي زيادة.**
- **ثانيا: تخفيض الضريبة على الدخل IR بالنسبة لجميع الموظفين والأجراء والتي ستصل إلى 400 درهم بالنسبة للفئات المتوسطة الدخل.**
- **ثالثا: الرفع من SMIG بنسبة 10% جديدة خلال هذه الجولة.**
- **رابعا: الرفع من SMAG الفلاحي بنسبة 10% جديدة خلال هذه الجولة كذلك.**

إن هذه المكتسبات المحققة، تبرز بالملموس إدراكنا الجماعي لمركزية الحوار الاجتماعي، باعتباره خيارا استراتيجيا للدولة، وحجم المجهودات المبذولة في سبيل تدعيم أسس الدولة الاجتماعية، وتحسين القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين على اختلاف مستوياتهم وفئاتهم.

كما أريد في هذا المقام.. حضرات السيدات والسادة، التذكير بالحصيلة الإيجابية للحكومة إلى جانب شركائنا الاجتماعيين والاقتصاديين الواردة في اتفاق 30 أبريل 2022 والتي همت القطاعين العام والخاص:

فعلى مستوى القطاع العام فقد تم:

- **الرفع من الحد الأدنى للأجر إلى 3500 درهم صافية، بالإضافة إلى حذف السلم السابع بالنسبة للموظفين المنتمين لهيئتي المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين؛**
- **الرفع من حصيص الترقي في الدرجة من 33 إلى 36 %**
- **الرفع من قيمة التعويضات العائلية للأبناء الرابع والخامس والسادس في القطاعين العام والخاص من 36 درهما إلى 100 درهم؛**
- **منح إجازة أبوية لمدة 15 يوما.**

أما على مستوى الاتفاق في القطاع الخاص، فقد تمكنت الحكومة من تنفيذ عدد من الالتزامات التي تهم:

- **الزيادة في الحد الأدنى للأجر في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة بنسبة10% على دفعتين: 5% ابتداء من فاتح شتنبر 2022 و 5% ابتداء من فاتح شتنبر2023 .**
- **التوحيد التدريجي للحد الأدنى القانوني للأجر بين قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة والقطاع الفلاحي، من خلال زيادة 10% في الحد الأدنى للأجر في القطاع الفلاحي في شتنبر 2022 و5%في شتنبر 2023.**
- **تخفيض شرط الاستفادة من معاش الشيخوخة من 3.240 يوم اشتراك إلى 1320 يوما.**
- **تمكين المؤمن له البالغ السن القانوني للإحالة على التقاعد والمتوفر على أقل من 1.320 يوم اشتراك من استرجاع حصة الاشتراكات الأجرية واشتراكات المشغل.**

حضرات السيدات والسادة؛

لقد شكل البرنامج الحكومي الوثيقة المرجعية لاختياراتنا السياسية التي تبرز التوجه الاجتماعي لهذه الحكومة، والمتمثلة أساسا في القطاعات الاستراتيجية للتعليم والصحة والتشغيل.

ولبلوغ مستويات متقدمة في تفعيل وأجرأة البرنامج الحكومي، كنا ندرك تمام الادراك، أن أي إصلاح للأوراش الاجتماعية المتعاقد بشأنها، يمر لزاما عبر تحسين الوضعية المهنية للموارد البشرية، وضمان شروط حمايتهم الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك التزمت الحكومة منذ سنتها الأولى بإطلاق جولات الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية، من أجل التوافق والتوصل إلى حلول معقولة لتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للعاملين بالقطاعات ذات الأولوية، وعلى رأسها قطاع التعليم والصحة والتعليم العالي.

حضرات السيدات والسادة؛

ونحن على مشارف بداية النصف الثاني من عملنا في الحكومة، يمكنني التأكيد أمامكم وبكل افتخار، أن هذه الحكومة هي حكومة اجتماعية بامتياز،

شكل فيها الحوار الاجتماعي مدخلا رئيسيا لبلوغ أهداف الدولة الاجتماعية في شموليتها.

فالمملكة المغربية أصبحت أكثر من أي وقت مضى، تتميز بوجود نقابات ومنظمات مهنية مسؤولة، وحكومة قوية بإرادة سياسية طموحة، الشيء الذي أكسبنا مناعة حقيقية لتجاوز كل الإكراهات والصعوبات التي كان يعرفها الحوار الاجتماعي الوطني والقطاعي خلال الفترات السابقة.

فإرساء جيل جديد من الحوارات الاجتماعية في القطاعات الاستراتيجية مكن من تحقيق مكاسب تاريخية لفائدة الشغيلة المغربية، والتوصل إلى حلول جذرية للملفات التي ظلت عالقة.

وقد أفضت هذه الجولات الحوارية في قطاع التربية الوطنية إلى اتفاق ثوري بين المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية والحكومة، وفي ظرفية اقتصادية ومالية صعبة، وهو تتويج لمسار إيجابي مؤطر بنقاش مسؤول وانخراط وطني فعال لكل الفرقاء.

فالحكومة كانت تحذوها رغبة جامحة في جعل الحوار الاجتماعي محطة أساسية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الأسلاك التعليمية، وفق مقاربة شمولية مبنية على الإنصات والمسؤولية والثقة المتبادلة بين جميع الأطراف، والتزامها الراسخ في إنجاح ورش إصلاح

المدرسة المغربية انطلاقا من المرتكزات التي رسمتها الحكومة لمستقبل المدرسة العمومية.

ولذلك كنا حريصين على التجاوب الإرادي مع الملفات المطلبية لكل الهيئات داخل الحقل التربوي، وضرورة التوصل إلى حلول واقعية تعكس وفاءنا بتعهداتنا السياسية، ولاسيما إعادة النظر في وضعيتها المادية والاعتبارية، باعتبارهم شركاء أساسيين في إصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا.

هذا المسار التوافقي مع شركائنا الاجتماعيين في القطاع، توج بالتوقيع على محضر 26 دجنبر 2023 الذي عزز من المكاسب التاريخية لرجال ونساء التعليم على اختلاف مستوياتهم، والذي بالمناسبة ستصل تكلفته الإجمالية إلى أزيد من 17.5 مليار درهم في أفق سنة 2028.

وقد مكن هذا الاتفاق التاريخي من استفادة ما مجموعه 340.000 من الأطر الإدارية والتربوية العاملة بقطاع التربية الوطنية.

وبنفس الطموح والإرادة التي أخذناها على عاتقنا لمعالجة كل الملفات الاجتماعية، جعلت الحكومة من الحوار الاجتماعي في القطاع الصحي مدخلا مركزيا ضمن التوجه الاجتماعي للإصلاح الجذري للمنظومة الصحية الوطنية، وتوفير كل الشروط اللازمة لهذا الورش الوطني، وإقرار حكامة جديدة يتم من خلالها رد الاعتبار للموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي.

فالوعي الراسخ بأهمية الحوار الاجتماعي ودوره في تحقيق السلم الاجتماعي، جعلنا ملزمين منذ بداية الولاية الحكومية بإطلاق مسلسل الجولات الحوارية مع ممثلي الشغيلة الصحية، ومواصلة النقاش حول الملفات المطلبية التي تروم تحسين الوضعية المادية لمهنيي الصحة بما يخدم تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في هذا القطاع الاستراتيجي.

فعلى امتداد السنتين الماضيتين، حققت الشغيلة الصحية مكتسبات مهمة تم التنصيص عليها بموجب القوانين والأنظمة الجديدة المهيكلة للمنظومة الصحية وذلك بتوافق تام مع المركزيات النقابية بالقطاع.

فالحكومة خاضت جولات حوارية مع النقابات في القطاع الصحي بكل مسؤولية وتجرد، أفضت خلال سنة 2022 إلى تسوية عدد من المطالب الأساسية تهم هيئة الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان والبياطرة وتخويلهم الرقم الاستدلالي 509 بكامل تعويضاته.

كما عملنا على التسريع من وتيرة الترقي للممرضين وتقني الصحة وصرف مستحقاتهم المالية، وفي نفس الوقت قمنا بالرفع من قيمة التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية والتقنية لتصل إلى 1.400 درهم.

وبالنظر للرؤية الحكومية الجديدة التي يحملها المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة البحث العلمي والابتكار (PACTE-ESRI)، وحرصنا الشديد

للنهوض بهذا القطاع، كان لابد من توفير كل الضمانات الضرورية لإنجاحه وعلى رأسها تأهيل العنصر البشري لمنظومة التعليم العالي والابتكار.

وفي هذا الإطار تأتي مخرجات الاتفاق الموقع بين الحكومة والنقابة الوطنية للتعليم العالي، كتتويج لمسار طويل من الحوارات المتتالية التي تهم عددا من الملفات المطلبية، حيث مكنت المقاربة التشاركية التي اعتمدتها الحكومة من إقرار نظام أساسي تاريخي ومحفز لفائدة الأساتذة الباحثين.

والذي تضمن مقتضيات غير مسبوقة همت بالأساس تحسين الوضعية المادية لهذه الفئة، والرفع من التعويضات المخولة لها، والتي وصلت إلى 3000 درهم شهريا على 3 دفعات، والاتفاق كذلك على إحداث درجة جديدة في إطار أستاذ التعليم العالي، والرفع من حصيص الترقي ليصل إلى 40% من الأساتذة المستوفين للشروط المطلوبة، بالإضافة إلى منح أجرة تكميلية للأساتذة الباحثين في الطب والصيدلة وطب الأسنان.

وعلى هذا الأساس، سيبلغ عدد المستفيدين من تحسين الدخل منذ انطلاق جولات الحوار الاجتماعي (أي منذ تنصيب هذه الحكومة) إلى ما مجموعه 4 ملايين و250 ألف مواطن (مليون و250 ألف موظف في القطاع العام، و3 مليون في القطاع الخاص).

حضرات السيدات والسادة؛

إنكم تدركون تمام الإدراك أن الظرفية التي تحملنا فيها مسؤولية التدبير الحكومي كانت ظرفية صعبة ومعقدة، تقف ورائها عدد من التحديات والإكراهات الدولية والوطنية، والتي تعرفون آثارها ومخلفاتها، سبق أن تداولناها معكم في هذا المجلس الموقر.

ولذلك نعتبر أنفسنا ربحنا جميعا رهان الحوار الاجتماعي في شموليته وأهدافه الاجتماعية النبيلة، والتي أدت في نهاية المطاف إلى تحسين الوضعية السوسيو اقتصادية لفئات عريضة من المواطنات والمواطنين الذين نعتز بدورهم الريادي في بناء مسلسل الدولة الاجتماعية.

حيث كنا في الموعد، وتحلينا بالمسؤولية السياسية الكافية، وتحملنا التكلفة المالية لتنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي، والذي بالمناسبة كلف ميزانية الدولة ما يعادل **45** مليار درهم في أفق 2026، وهو مبلغ يفوق ما تم تخصيصه للحوار الاجتماعي على امتداد ثلاث ولايات حكومية سابقة.

وبذلك تكون هذه الحكومة، هي أول حكومة في التاريخ السياسي للمملكة التي تتوصل مع المركزيات النقابية وأرباب المقاولات إلى اتفاقين تاريخيين خلال نصف ولايتها الحكومية فقط.

وهي إشارة قوية تبرز التوجه الديمقراطي الاجتماعي الذي اتخذناه منهجا ومقاربة تشاركية في تعاطينا مع الملفات الاجتماعية والاقتصادية للمغاربة عموما، وللفئات الهشة والمتوسطة على وجه الخصوص.

السيد الرئيس المحترم؛

حضرات السيدات والسادة؛

إذا كانت الإرادة السياسية المشتركة والمتقاسمة مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين ساهمت في تطوير نموذجنا المغربي للحوار الاجتماعي، راكمنا من خلاله نتائج جد متقدمة لصالح كل الفئات والطبقات الاجتماعية المغربية.

فإننا اليوم مطالبين بخلق فضاءات جديدة بمقاربات مبتكرة للحوار وتقريب التصورات والقناعات للتعاطي مع بعض الملفات الاجتماعية المستعجلة.

فمن موقع المسؤولية، ومن باب قول الحقيقة، نؤكد أمامكم أنه حان الوقت لفتح نقاش جدي ومسؤول حول إصلاح أنظمة التقاعد ببلادنا، والتوافق مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين للوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف، وتراعي مصالح الطبقة العاملة وتضمن ديمومة صناديقه.

فهذا الإصلاح الذي سنباشره، والذي ناقشنا بعض مبادئه الأساسية مع النقابات والمهنيين، يشكل جزءا لا يتجزأ من مسار استكمال وتدعيم أسس الدولة الاجتماعية.

وفي نفس الوقت، نعتبر أنه لم يعد مقبولا أن تبقى بلادنا، وهي التي راكمت مسارا ديمقراطيا نموذجيا، دون قانون تنظيمي يؤطر ممارسة حق الإضراب. فبعد أزيد من 60 سنة على الإقرار الدستوري للحق في الإضراب، ولتجاوز حالة التعثر الذي عاشه النقاش حول تنظيم ممارسة الإضراب ببلادنا.

قررنا بكل شجاعة ومسؤولية إعادة إدراج القانون التنظيمي للإضراب ضمن أولويات الجولة الجديدة للحوار الاجتماعي وعرض مضامينه على أنظار البرلمان خلال هذه السنة .

وذلك راجع لإيماننا القوي في كون ممارسة الإضراب وسيلة حضارية للدفاع عن الحريات النقابية وتحقيق مطالب الشغيلة، وحماية حقوق جميع الأطراف، وجب تأطيره وتنظيمه بالقانون، وتبني فلسفة جديدة تضمن هوامش مهمة لحرية الرأي والتعبير، وفي نفس الوقت تحافظ على استمرارية النشاط الاقتصادي داخل المؤسسات والمقاولات المغربية.

حضرات السيدات والسادة؛

إن التصور الحكومي لمفهوم الحوار الاجتماعي لا يقتصر فقط على الجوانب المالية والتقنية الضيقة، وكيفية توزيعها القطاعي، ولكننا نحمل رؤية متكاملة استقرت عليها أدبيات الحوار الاجتماعي على الصعيد الدولي، والتي تستحضر الأدوار الجديدة للحوار في مسار بناء الأفق الكبير للدولة الاجتماعية وتنمية الرأسمال البشري، بالتالي ضمان الأمن والاستقرار الاجتماعي لمختلف الفئات ببلادنا.

ولذلك كنا دائما نعتبر أن الحوار الاجتماعي سيكون صمام أمان لدعم الدولة الاجتماعية وتنمية الرأسمال البشري والحفاظ على كرامته وصون حقوقه، الشيء الذي جعلنا نسير في اتجاه تقوية منظومة الحوار الاجتماعي وفتح آفاقه نحو مواضيع جديدة تشمل العمل اللائق والشامل وتأهيل العنصر البشري، بالإضافة إلى تكريس مبادئ المساواة ومقاربة النوع في العمل.

ولا شك أن السنتين الماضيتين من الحوار الاجتماعي الذي قمنا به بمعية شركائنا، ساهم بشكل كبير في تحسن مؤشرات التنمية البشرية بالمملكة.

وهو ما يؤكد المجهود الحكومي المتواصل، والنجاح الجماعي في عدد من الأوراش الاجتماعية الكبرى التي انخرطنا فيها تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، نصره الله.

وفي نفس السياق، نملك في الحكومة اليوم قناعة مشتركة مع أرباب العمل لجعل الحوار الاجتماعي محطة متميزة لتقوية المقاولة المغربية وتحصينها من كل الصدمات الداخلية والخارجية.

وإذا كانت بلادنا قد قطعت أشواطا مهمة في إرساء نموذج تشريعي متقدم للحوار الاجتماعي داخل المقاولة على أساس مدونة الشغل لسنة 2003، والتي كرست عددا من الآليات التي تعزز وظيفة الحوار الاجتماعي في المقاولة، وتعمل على تشجيع المفاوضة الجماعية وإبرام الاتفاقيات الجماعية وتنظيم التحكيم في نزاعات الشغل.

فإن الممارسة العملية لهذه المدونة على امتداد 20 سنة الماضية أبانت عن قصور كبير في تنزيل عدد من المقتضيات التي تهم المأسسة الفعلية للحوار كقاعدة لتدبير كل القضايا الاجتماعية والاقتصادية داخل المقاولة، وبين الأطراف الثلاثة للحوار، ومدى قدرتها على تحقيق نجاعته ودفع أرباب العمل إلى التقيد بالأحكام والمقتضيات القانونية.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

إننا نؤمن إيمانا راسخا أن الحوار الاجتماعي أصبح يتجاوز النقاش الكلاسيكي حول قضايا الشغل التي كانت تطرح عشية فاتح ماي من كل سنة.

ولا شك أن الحكومة استطاعت أن تجعل من الحوار الاجتماعي معبرا حقيقيا للجواب على إشكاليات الحد من اللامساواة والعدالة الاجتماعية، وإطارا مرجعيا للنقاش حول قضايا تطوير نموذجنا الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية مع النقابات وأرباب العمل.

وبالتالي جعلنا من الحوار الاجتماعي أرضية أساسية حتى تكون قضايا التشغيل على رأس اهتمامات الحكومة خلال المرحلة المقبلة باعتبارها أولوية وطنية ملحة ومستعجلة.

فالحكومة اليوم تحدوها إرادة حقيقية للتسريع من وتيرة برامج التشغيل وتطويق معدلات البطالة وتوفير فرص الشغل اللائق لأبناء المغاربة بشكل يضمن المساواة وتكافؤ الفرص في الحصول على شغل قار ومستدام.

وهو ما يستلزم تظافر الجهود لإعداد جيل جديد من السياسات العمومية الموجهة للتشغيل وضمان تجانسها، وتفعيل برامج التكوين وملائمتها مع سوق الشغل، وتسهيل عملية الولوج إليه من قبل الشباب وكل الفئات الاجتماعية.

فالحكومة ومن خلال آلية الحوار الاجتماعي تريد خلق جسور التواصل مع المركزيات النقابية وأرباب العمل للتفاعل الإيجابي مع القضايا ذات الأولوية

ببلادنا، وعلى رأسها قضية التشغيل بهدف خلق الاستثمار المنتج للعمل اللائق وضمان استدامته.

فالرؤية التي نملكها اليوم مبنية على ثنائية الاستثمار المنتج وعلاقته بالدينامية الوطنية للحوار الاجتماعي، بما يشكل قاطرة حقيقية للإقلاع الاقتصادي وبالتالي التسريع من وتيرة خلق فرص الشغل لفائدة المواطنات والمواطنين.

ولعل المؤشرات الاقتصادية النهائية لسنة 2023 تبرز بالملموس حجم المجهود الحكومي لتجاوز كل التراكمات السابقة التي أثرت على وضعية التشغيل ببلادنا.

حيث تمكن الاقتصاد الوطني ولله الحمد من تحقيق نتائج جد إيجابية فاقت كل التوقعات، بالرغم من توالي السياقات الوطنية والدولية الصعبة.

ونحن على يقين تام أن الجميع سيساهم كل من موقعه، في تعبئة الموارد والإمكانيات التي تسمح بتطوير منظومتنا الاقتصادية المنتجة لفرص الشغل والتي تضمن الكرامة والعيش الكريم لجميع المغاربة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أود في الختام التأكيد مرة أخرى، على أن هذه الحكومة جعلت من الحوار الاجتماعي مكسبا حقيقيا ولحظة متميزة من لحظات التوافق الوطني لإعادة بناء الثقة بين مختلف المؤسسات حول مجموعة من القضايا والرهانات الآنية والمستعجلة.

كما جعلنا منه فضاء مؤسساتيا للتجاوب مع الإشكالات التي تطرحها المركزيات النقابية للمساهمة في تكريس الاستقرار الاجتماعي الذي تنعم به المملكة، وفرصة مهمة كذلك للتفاعل مع الهيئات المهنية والتدخل الإيجابي لحماية المقاولة المغربية والجواب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها الظرفية الوطنية والدولية في زمن اللايقين الاقتصادي.

مما يؤهلنا للقول وبكل شجاعة سياسية أن الحكومة بمعية شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين أسست لنموذج مغربي للحوار الاجتماعي، سيكون حلقة مهمة في مسار استكمال المشروع الحداثي الديمقراطي لبلادنا، وآلية مركزية لخدمة أسس الدولة الاجتماعية كما يريدها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لرعاياه الأوفياء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته